

**الآراء التفسيرية بين التأصيل والتكوين في النحو
في القرن السابع الهجري - دراسة نقدية**

الباحثة

هدى علاء حسين العذاري

huda.njf88@gmail.com

الأستاذ المساعد الدكتور

قاسم كتاب عطا الله العيساوي

Qasimk.atallaht@uokufa.edu.iq

جامعة الكوفة - كلية الفقه

**Interpretive opinions between rooting and formation
in grammar in the seventh century AH, a critical study**

Research

Huda Alaa Hussein Al-Athari

Assistant Professor Dr.

Qassem Kitab Atallah Al-Issaway

University of Kufa-Faculty of Jurisprudence

Abstract:-

The opinions of interpreters differed and their directions varied in the meaning of the Qur'anic text, according to the interpreter's culture, environment, tendencies and ability in general. They were between two approaches: the first is to rely on previous opinions, and adopt or prefer one of them, whether this opinion was for the Messenger (may God bless him and his family), or for the pure Imams (peace be upon them), or for the Companions, or for a previous interpreter. The interpreter may document this opinion by attributing it to those who said it and establishing it, or without that. As for the second approach, it is to come up with a new opinion for the interpreter that he forms based on his interpretive components and his cognitive reserve. Our research came to shed light on interpretive opinions and clarify their position in terms of authentication and formation. It is a research related to the emergence and progress of interpretive thought, the extent of the development of its output, and the extent to which interpreters contributed to innovation without imitation and subordination.

Keywords: The Holy Qur'an, interpretive opinions, grammar, authentication, formation, interpreters of the seventh century.

الملخص:-

اختلفت آراء المفسرين وتباينت توجهاتهم في دلالة النص القرآني، بحسب ثقافة المفسر وبيئته وميوله وقدرته بصورة عامة، وكانوا بين نهجين: الأول الاعتماد على الآراء السابقة، وتبني أحدها أو ترجيحه سواء كان هذا الرأي للرَسُول ﷺ أو للأئمة الأطهار عليهم السلام أو للصحابة أو للمفسر سابق، وقد يوثق المفسر هذا الرأي بنسبته إلى القائلين به وتأصيله، أو بدون ذلك. أما النهج الثاني فهو الإتيان برأي جديد للمفسر يكونه بناءً على مقوماته التفسيرية، وذخيرته المعرفية، ف جاء بحثنا هذا ليرسل الضوء على الآراء التفسيرية وبيان موقعها من التأصيلي والتكوين، وهو بحث يتصل بنشوء الفكر التفسيري وتقدمه، ومدى تطور نتاجه، ومدى ساهم المفسرين في الأبداع دون التقليد والتبعية.

الكلمات المفتاحية: القرآن الكريم، الآراء التفسيرية، النحو، التأصيل، التكوين، مفسرو القرن السابع.

المقدمة :-

اختلفت آراء المفسرين وتباينت توجيهاتهم في دلالة النص القرآني، بحسب ثقافة المفسر وبيئته وميوله وقدرته بصورة عامة، وكانوا بين نهجين: الأول الاعتماد على الآراء السابقة، وتبني أحدها أو ترجيحه سواء كان هذا الرأي للرَسُول ﷺ أو للأئمة الأطهار عليهم السلام أو للصحابة أو لمفسر سابق، وقد يوثق المفسر هذا الرأي بنسبته إلى القائلين به وتأصيله، أو بدون ذلك. أما النهج الثاني فهو الإتيان برأي جديد للمفسر يكونه بناءً على مقوماته التفسيرية، وذخيرته المعرفية، فجاء بحثنا هذا ليسلط الضوء على الآراء التفسيرية وبيان موقعها من التأصيل والتكوين، وهو بحث يتصل بنشوء الفكر التفسيري وتقدمه، ومدى تطور نتاجه، ومدى ساهم المفسرين في الأبداع دون التقليد والتبعية.

تكمن أهمية البحث في معرفة التأصيل والتكوين في الآراء التفسيرية التي ظهرت في القرن السابع الهجري، وما توصل إليه الفكر التفسيري وبيان ضعفها من صحيحها، والرد على الضعيف والشاذ منها بحسب القواعد الثابتة.

وأما مشكلة البحث فقد اعتمد كثير من المفسرين في تفسير النص القرآني على آراء المفسرين السابقة الواردة في كتب التراث عموماً، وكتب التفسير خصوصاً، واقتصرت وظيفتهم على ترجيح أحد الآراء أو تبني آخر على وفق مبانيهم التفسيرية، ومما زاد في تفاقم هذه المشكلة وجود كثير من هذه الآراء غير منسوبة لقائلها، ودون الإشارة إلى مصدرها الأصلي، فيظن القارئ أنها من فكر هذا المفسر ومن ابتداعه وتكوينه، فاختلطت الآراء التأصيلية بالتكوينية، وضاع أصل التأصيلية بعدم نسبتها؛ لذلك قام البحث بتسليط الضوء عليها من خلال رصد بعض الآراء لتكون تطبيقاً للدراسة، والبحث عنها في كتب المفسرين السابقين؛ ليظهر ما كان منها تأصيلاً أو تكويناً؛ ليتضح بعدها نسبة تكوينهم للآراء التفسيرية الجديدة.

وأما خطة البحث فتتضمن مبحثين: الأول بيان مصطلحات عنوان البحث، وجاء على مطلبين: اشتمل الأول على بيان التأصيل والتكوين واشتمل الثاني بيان مفسرو القرن السابع، وأما المبحث الثاني اشتمل على نماذج تطبيقية فجاء على ثلاثة نماذج فقد اشتمل النموذج الأول على موضوع القطع في الإعراب، واحتوى النموذج الثاني على موضوع لغة

أكلوني البراغيث، وتضمن النموذج الثالث على موضوع عود الضمير المتصل.

وأما من ناحية المنهج فلم أقتصر في هذا البحث على منهج واحد بل انتهجت أكثر من ذلك حسب ما تطلبه البحث، فقد اعتمدت على المنهج الاستقرائي في تتبع الآراء التفسيرية المناسبة لهذه الدراسة، وكذلك استخدمت المنهج المقارن؛ للمقارنة بين الآراء التفسيرية، وليبان التأصيل والتكوين منها، وثم ختمت كل تطبيق باستعمال المنهج النقدي؛ لمناقشة أو رد الآراء الضعيفة وبيان أصحابها.

التمهيد:

بيان مصطلحات البحث ومفسرو القرن السابع

أولاً: التأصيل لغة واصطلاحاً

التأصيل لغة على وزن (تفعيل) مأخوذ من الفعل الرباعي (أصل) ولمعرفة معنى التأصيل لا بد لنا من بيان جذره اللغوي، وهو (أصل)، قال ابن فارس (٣٩٥هـ): "الهمزة وَالصَادُ وَاللَّامُ، ثَلَاثَةٌ أَصُولٌ مُتَبَاعِدٌ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ، أَحَدُهَا: أَسَاسُ الشَّيْءِ، وَالثَّانِي: الْحَيَّةُ، وَالثَّلَاثُ: مَا كَانَ مِنَ النَّهَارِ بَعْدَ الْعَشِيِّ. فَأَمَّا الْأَوَّلُ فَالْأَصْلُ أَصْلُ الشَّيْءِ"^(١)، وما يهمننا هو الأول، في حين قال عنه ابن منظور (٧١١هـ): "هو أسفل كل شيء وجمعه أصول، ولا يكسر على غير ذلك... وأصل الشيء: صار ذا أصل"^(٢).

يتضح مما تقدم أن للأصل معاني عدة، وما نقصده هو أساس الشيء وقاعدته التي يقوم عليها.

وأما التأصيل لغة فقد قال عنه الفيومي (٧٧٠هـ): "أصلته تأصيلاً جعلت له أصلاً ثابتاً يُبنى عليه"^(٣)، وزاد أحمد مختار عمر: "أصل يؤصل، تأصيلاً، فهو مؤصل، والمفعول مؤصلاً، وأصل الموضوع: جعل له أصلاً يبنى عليه"^(٤).

ومن هنا تتضح العلاقة بين الأصل والتأصيل فكلاهما من مادة لغوية واحدة فالأصل هو أساس الشيء وقاعدته، أما التأصيل فهو إرجاع الشيء إلى ذلك الأساس وتلك القاعدة، وهذا يتطلب جهداً من المؤصل.

الآراء التفسيرية بين التأصيل والتكوين في النحو في القرن السابع الهجري - دراسة نقدية (١٣٥)

ولا يتعد التعريف الاصطلاحي للتأصيل عن معناه اللغوي فهو "إرجاع المعارف إلى أصلها"^(٥)، أو "هو العودة بالشيء إلى أصوله وأسسها التي يُبنى عليها"^(٦)، أو هو "الاستناد إلى أصل واضح متماسك، وهو منهج في النظر يستند إلى أصل ثابت"^(٧).

ونستنتج من هذه التعريفات أن لكل علم أصلٌ يستند إليه، إذ إن أغلب المفسرين عندما فسروا النص القرآني كانوا يبحثون عن الرأي الأساس في تفسير الآية الكريمة فعادوا إلى كتب التفسير السابقة أو كتب الحديث ونقلوا في تفاسيرهم ما وجدوه مناسباً، محاولين الوقوف على المعنى المراد مؤصلين له؛ إذ أسندوا رأيهم إلى آراء تفسيرية سابقة، وهذا النوع كثيراً ما نجده في كتب التفسير، وقد قسمه البحث على قسمين:

الأول: الآراء التفسيرية التأصيلية المنسوبة: هو ما ينقله المفسر من رأي وينسبه إلى صاحبه الأصلي، أو يعزو إليه.

الثاني: الآراء التفسيرية التأصيلية غير المنسوبة: هو ما ينقله في تفسيره ولم ينسبه إلى صاحبه الأصلي.

ثانياً: تعريف التكوين لغة واصطلاحاً

إن الباحث في المعاجم اللغوية يجد أن مصطلح (التكوين) مأخوذ من الفعل الرباعي (كَوَّنَ)، وقال عنه الزبيدي (١١٠٥هـ): "وَكَوَّنَهُ تَكْوِينًا: أَحَدَثَهُ"، وهو: "إيجادُ شيءٍ مَسْبُوقٍ بِمَادَّةٍ. وَكَوَّنَ اللَّهُ الْأَشْيَاءَ تَكْوِينًا: أَوْجَدَهَا، أَيْ أَخْرَجَهَا مِنَ الْعَدَمِ إِلَى الْوُجُودِ"^(٨).

وأما تعريف التكوين اصطلاحاً قال عنه الجرجاني (٨١٦هـ): "إيجاد شيء مسبوق بالمادة"^(٩)، في حين قال عنه أبو البقاء الكفوي (١٠٩٤هـ): "هُوَ صِفَةٌ يَتَأْتَى بِهَا إِيجَادُ كُلِّ مُمْكِنٍ وَإِعْدَامُهُ عَلَى وَفْقِ الْإِرَادَةِ وَالْقُدْرَةِ"^(١٠)، وأضاف إليه القاضي الأحمد (ق ١٢هـ) قائلاً: "هو إيجاد شيء مسبوق بمادة ولا يجب أن يكون مسبوق بمدة"^(١١).

مما تقدم يكون معنى التكوين الذي يقصده البحث هو ما يُكوَّنُهُ المفسر من رأي تفسيري جديد محاولاً الوقوف على المعنى المراد من النص القرآني، غالباً ما يكون رأيه هذا ناتجاً عن بيئته الثقافية والفكرية والتراكمات المعرفية عبر الزمان.

ثالثاً: المقصود من الآراء التفسيرية بين التأصيل والتكوين

وجدير بالذكر أن مصطلحي التكوين والتأصيل قد استعملهما الدكتور محمد حسين علي الصغير في (كتابه المبادئ العامة للتفسير) في حديثه عن نشوء التفسير، وآراءه بالتكوين مراحل التفسير الأولى وقد شملت بدايات التفسير وما ورد عن الرسول ﷺ والأئمة عليهم السلام والصحابة والتابعين من شذرات تفسيرية متفرقة في كتب التراث، ثم بعد ذلك جاءت مرحلة التأصيل التي يعني بها استواء علم التفسير على سوقه، وظهور الموسوعات التفسيرية من قبيل جامع البيان للطبري، ومجمع البيان للطبرسي... (١٢).

ولا تعارض بين ما ذكره الدكتور الصغير وذكرنا؛ لأن ضابطه في التقسيم هو الزمن، وهو يؤسس لعلم التفسير كيف نشأ وكيف تطور فكله يصنف تحت المنظور الكلي لعملية التفسير.

أما نحن فيصنف تحت المنظور التفصيلي التجزيئي للتفسير، فنعمد إلى الرأي التفسيري وتتبعه ومن ثم الانتهاء إلى دائرة الحكم بين التأصيل والتكوين فنرى هل كان الرأي مؤصلاً سابقاً أو أنه مكوناً حادثاً.

فيكون المقصود من التأصيل في الآراء التفسيرية: هو إرجاع الآراء إلى أصلها التي نشأت منه سواء أكان هذا الأصل قول الرسول ﷺ، أو أهل بيته عليهم السلام، أو الصحابة، أو قول أحد المفسرين السابقين.

والمقصود من التكوين في الآراء التفسيرية: هو التي يُكوِّنها المفسر محاولاً الوقوف على المعنى المراد من النص القرآني، فيكون رأيه الذي يُكوِّنه ناتجاً عن بيئته الثقافية والفكرية والتراكمات المعرفية عبر الزمان.

المبحث الأول

أهمية علم النحو ومعناه

أولاً: أهمية علم النحو

لا شك أن علم النحو من أهم علوم اللغة العربية؛ إذ به يتبين أصول المقاصد بالدلالة، ولولاه لجهل أصل الإفادة^(١٣) فهو يهتم بالبحث عن أصل تركيب الجملة وتنظيمها ويهتم بحركات أواخر الكلمات في الجملة، وسُمِّي علم النحو بهذا الاسم لأن المتكلم بالعربية

الآراء التفسيرية بين التأصيل والتكوين في النحو في القرن السابع الهجري - دراسة نقدية (١٣٧)

عندما يتعلم النحو ينحو به ويتعد عن الأخطاء في الكلام، وينحو به إلى كلام العرب وقواعدهم^(١٤)، "وإذا كان علم النحو هو عماد العلوم القرآنية، فالإعراب هو خلاصته، لا يملك زمام النحو متعلم إلا إذا ملك الإعراب، وإلا وقف عند حد الاستظهار ولم يتجاوزه إلى التطبيق الذي هو ثمرة العلم"^(١٥).

وقال الطبرسي: "إن الإعراب أجل علوم القرآن، فإن إليه يفتقر كل بيان، وهو الذي يفتح من الألفاظ الأغلاق، ويستخرج من فحواها الأعلاق، إذ الأغراض كامنة فيها، فيكون هو المثير لها، والباحث عنها، والمشير إليها، وهو معيار الكلام الذي لا يبين نقصانه ورجحانه حتى يعرض عليه، ومقياسه الذي لا يميز بين سقيمه ومستقيمته حتى يرجع إليه"^(١٦).

ثانياً: معنى علم النحو

إن النحو لغة: هو القصد^(١٧)، وفي الاصطلاح قد يطلق على ما يشمل علمي التصريف والإعراب، مثل ما حكى عن السيوطي أن النحو: عبارة عن العلم بأحكام مستنبطة من استقراء كلام العرب، يعني: أحكام الكلم في ذواتها، وما يعرض لها بالتركيب. وقد يطلق النحو إطلاقاً آخر على ما يرادف الإعراب ويقابل التصريف، كما يبدو مما قاله الجرجاني في التعريفات: "هو علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية من الإعراب والبناء"^(١٨). "فَأَحْكَامُ الْكَلِمِ فِي ذَوَاتِهَا هُوَ الْمَبْحُوثُ عَنْهُ فِي التَّصْرِيفِ، وَمَا يَعْضُ لَهَا بِالْتَّرْكِيبِ هُوَ الْمَبْحُوثُ عَنْهُ فِي الْإِعْرَابِ، وَيُطْلَقُ النُّحُوْ إِبْطَاقًا آخَرَ عَلَى مَا يَرَادُفُ الْإِعْرَابَ وَيُقَابِلُ التَّصْرِيفَ، وَلَهُ حَدٌّ غَيْرُ مَا ذَكَرَ"^(١٩).

فإن النحو والإعراب علمان يتوصل بهما إلى ضبط الألفاظ العربية، وتؤدي بهما المعاني على الوجه الصحيح. فهناك من جعلهما علماً واحداً، وهناك من فرق بينهما، وقالوا إن معنى الإعراب في الاصطلاح هو: "الإبانة عن المعاني بالألفاظ"^(٢٠)، والفارق بينهما هي نسبة العموم والخصوص مطلقاً^(٢١).

المبحث الثاني

التطبيقات

النموذج الأول: القطع في الإعراب

(١٣٨)..... الآراء التفسيرية بين التأصيل والتكوين في النحو في القرن السابع الهجري - دراسة نقدية

تعددت الآراء النحوية في تفسير كثير من الآيات القرآنية، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿لَكِنَّ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُعِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ (النساء: ١٦٢)، فإن كلمة (المقيمين) اختلف المفسرون في بيان موقعها الإعرابي على وجوه عدة، وذكر الرازي أربعة منها:

الأول: "روي عن عثمان وعائشة أنهما قالوا: إن في المصحف لحنا وستقيمه العرب بألستها. واعلم أن هذا بعيد لأن هذا المصحف منقول بالنقل المتواتر عن رسول الله ﷺ فكيف يمكن ثبوت اللحن فيه" (٢٢).

الثاني: "وهو قول البصريين: إنه نصب على المدح لبيان فضل الصلاة، قالوا إذا قلت مررت بزيد الكريم فلك أن تجر الكريم لكونه صفة لزيد، ولك أن تنصبه على تقدير أعني، وإن شئت رفعت على تقدير هو الكريم، وعلى هذا يقال: جاءني قومك المطعمين في المحل والمغيثون في الشدائد، والتقدير جاءني قومك أعني المطعمين في المحل وهم المغيثون في الشدائد فكذا هاهنا تقدير الآية: أعني المقيمين الصلاة وهم المؤتون الزكاة، طعن الكسائي في هذا القول وقال: النصب على المدح إنما يكون بعد تمام الكلام، وهاهنا لم يتم الكلام، لأن قوله لكن الراسخون في العلم منتظر للخبر، والخبر هو قوله أولئك سنؤتيهم أجرا عظيما.

والجواب: لا نسلم أن الكلام لا يتم إلا عند قوله أولئك لأننا بينا أن الخبر هو قوله يؤمنون وأيضا لم لا يجوز الاعتراض بالمدح بين الاسم والخبر، وما الدليل على امتناعه؟ فهذا القول هو المعتمد في هذه الآية" (٢٣).

الثالث: "وهو اختيار الكسائي، وهو أن المقيمين خفض بالعطف على (ما) في قوله بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمعنى: والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك وبالمقيمين الصلاة، ثم عطف على قوله والمؤمنون قوله والمؤتون الزكاة والمراد بالمقيمين الصلاة الأنبياء..." (٢٤).

الرابع: "جاء في مصحف عبد الله بن مسعود والمقيمون الصلاة بالواو، وهي قراءة مالك بن دينار والجحدري وعيسى الثقفي" (٢٥).

ويبدو من خلال البحث أن رأي الرازي بهذه الأوجه الإعرابية ليس جديدا فقد كان

مذكورا عند كثير من المفسرين الذين يعرفون أسرار العربية منذ الزمن الباكر من العصر الإسلامي. فها هو الطبري يذكرها بالتفصيل ويرجح أحدها وهو الرأي الثالث عند الرازي فيكون رأيه تأصيلي منسوب، إلا أن من الملاحظ من بعد البحث في كتب المفسرين والنحويين نستنتج أن رأي الرازي في رده الرأي الأول كان من تكوينه هو الذي أوجده فيكون رأيه تكويني.

وأما القرطبي فقد ذكر هذه الأوجه الأعرابية وقد أضاف عليها بقوله "هُوَ مَرْفُوعٌ عَلَى إِضْمَارٍ مُبْتَدَأٍ، أَي هُمُ الْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ. وَقِيلَ: "وَالْمُقِيمِينَ" عَطْفٌ عَلَى الْكَافِ الَّتِي فِي "قَبْلِكَ". أَي مِنْ قَبْلِكَ وَمِنْ قَبْلِ الْمُقِيمِينَ. وَقِيلَ: "وَالْمُقِيمِينَ" عَطْفٌ عَلَى الْكَافِ الَّتِي فِي "إِيكَ". وَقِيلَ: هُوَ عَطْفٌ عَلَى الْهَاءِ وَالْمِيمِ، أَي مِنْهُمْ وَمِنْ الْمُقِيمِينَ" (٢٦).

وبعد ذكر الأوجه ردها قائلاً: "وَهَذِهِ الْأَجْوِبَةُ الثَّلَاثَةُ لَا تَجُوزُ، لِأَنَّ فِيهَا عَطْفٌ مُظْهِرٌ عَلَى مُضْمَرٍ مَخْفُوضٍ" (٢٧).

وضَعَفَ مَا رَوَى عَنْ عَائِشَةَ، وَعَنْ أَبَانَ بْنِ عَثْمَانَ (أَنَّ كِتَابَ الْقُرْآنِ قَدْ أَخْطَأُوا) مُسْتَنَدًا بِرَأْيِ الْقَشِيرِيِّ قَالَ: "وَهَذَا الْمَسْلُوكُ بَاطِلٌ، لِأَنَّ الَّذِينَ جَمَعُوا الْكِتَابَ كَانُوا قَدَوَةً فِي اللُّغَةِ، فَلَا يَظُنُّ بِهِمْ أَنَّهُمْ يَدْرِجُونَ فِي الْقُرْآنِ مَا لَمْ يَنْزَلْ" (٢٨).

وَمِنْ رَجَحَ الْقَوْلَ الْأَوَّلَ "أَصْحَها قَوْلٌ سَيِّوِيهِ بِأَنَّهُ نَصَبٌ عَلَى الْمَدْحِ، أَي وَأَعْنِي الْمُقِيمِينَ، قَالَ سَيِّوِيهِ: هَذَا بَابٌ مَا يَنْتَصِبُ عَلَى التَّعْظِيمِ، وَمِنْ ذَلِكَ "وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ" وَأَنْشَدَ:

وَكُلُّ قَوْمٍ أَطَاعُوا أَمْرَ سَيِّدِهِمْ
وَيُرَوَى (أمر مرشدهم).

الظَّاعِنِينَ وَلَمَّا يَظْعُنُوا أَحَدًا
وَالْقَائِلُونَ لِمَنْ دَارَ نُحْلِيهَا
قَالَ النَّحَّاسُ: وَهَذَا أَصَحُّ مَا قِيلَ فِي "الْمُقِيمِينَ" (٢٩).

"وَأَصَحُّ هَذِهِ الْأَقْوَالِ قَوْلٌ سَيِّوِيهِ وَهُوَ قَوْلُ الْخَلِيلِ، وَقَوْلُ الْكِسَائِيِّ هُوَ اخْتِيَارُ الْقِفَالِ وَالطَّبْرِيِّ" (٣٠).

ويبدو لي من خلال البحث والمقارنة أن رأي القرطبي تأصيل منسوب، وأن ما ذهب

إليه من أن الذين "جَمَعُوا الْكِتَابَ كَانُوا قُدْوَةً فِي اللُّغَةِ، فَلَا يُظَنُّ بِهِمْ أَنَّهُمْ يَدْرَجُونَ فِي الْقُرْآنِ مَا لَمْ يَنْزَلْ"، نجد أن القرطبي أسنده إلى القشيري، وعند البحث نجد أن في الأصل هذا الرأي هو للزجاج (٣١١هـ)، ولم أعثر عليه في تفسير القشيري، واستنادا لما سبق نستنتج أن القرطبي قد أخطأ في نسبة الرأي للقشيري، وناقلة القول أن رأي القرطبي هو تأصيلي منسوب بشكل خاطئ.

وأما تفسير البيضاوي فالناظر فيه يجد أن رأيه لا يختلف عن رأي الرازي والقرطبي إلا أنه قد اختصرها كثيراً، فقال: "وَالْمَقِيمِينَ الصَّلَاةَ نَصَبَ عَلَى الْمَدْحِ إِنْ جَعَلَ يُؤْمِنُونَ الْخَبَرَ لِأَوْلَيْكَ، أَوْ عَطَفَ عَلَى مَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ وَالْمَرَادُ بِهِمُ الْأَنْبِيَاءَ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَي: يُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ وَالْأَنْبِيَاءِ. وَقُرِئَ بِالرَّفْعِ عَطْفًا عَلَى الرَّاسِخُونَ أَوْ عَلَى الضَّمِيرِ فِي يُؤْمِنُونَ أَوْ عَلَى أَنَّهُ مَبْتَدَأُ وَالْخَبَرَ أَوْلَيْكَ سَنُوتِيهِمْ"^(٣١).

والذي نلاحظه في رأي البيضاوي أنه لم فقط اختصار للآراء بدون أن يرجح أو يرد أو يفصل بها، ولم يسند الأوجه إلى صاحبه الأصلي، فيكون رأيه تأصيلي غير منسوب.

ومما يظهر أن مفسري القرن السابع قد انفقوا في ترجيحهم للرأي الأصح، فمما نلاحظه أن الرازي والقرطبي رجحوا مذهب أهل البصرة في جواز النصب على المدح، وهو رأي الخليل وسيبويه.

وكما أنهم ردوا رواية التي تعني بوقوع خطأ في القرآن الكريم، إلا أنهم اختلفوا في دليلهم على ضعفها فقد ذهب الرازي إلى أن القرآن الكريم منقول بالتواتر، وذهب القرطبي إلى أن الذين "جَمَعُوا الْكِتَابَ كَانُوا قُدْوَةً فِي اللُّغَةِ، فَلَا يُظَنُّ بِهِمْ أَنَّهُمْ يَدْرَجُونَ فِي الْقُرْآنِ مَا لَمْ يَنْزَلْ"^(٣٢).

ويبدو لي هو الرأي الأصح، إذ القطع في الآية الكريمة دلالة على أهمية إقامة الصلاة بالوجه الأكمل، وفضلا على ذلك أن ما رصدناه من خلال البحث في كتب النحو والتفسير أن عطف المنصوب على المرفوع يسمى (قطع النعوت) مشهور في لسان العرب، وهي ظاهرة نحوية معروفة عند أهل اللغة، والجدير ذكره أن جميع الأوجه الأعرابية المذكورة في التفاسير الأولى، واغلب المفسرين رجحوا هذا الرأي الذي هو في الأساس رأي الخليل (١٧٠هـ) بقوله "النَّصْبُ بِالْمَدْحِ"^(٣٣)، وسيبويه (١٨٠هـ) إذ قال فيه "باب ما ينتصب على التعظيم

الآراء التفسيرية بين التأصيل والتكوين في النحو في القرن السابع الهجري - دراسة نقدية (١٤١)

والمُدح "٣٤"، إذ يعتبران هما أصحاب القول الأول.

وهذا أيضا ما أختاره الزمخشري قائلا: "المُقيمُ نصب على المدح لبيان فضل الصلاة، وهو باب واسع، وقد كسره سيويه على أمثلة وشواهد. ولا يلتفت إلى ما زعموا من وقوعه لحنًا في خط المصحف. وربما التفت إليه من لم ينظر في الكتاب ولم يعرف مذاهب العرب وما لهم في النصب على الاختصاص من الافتنان، وغبي عليه أن السابقين الأولين الذين مثلهم في التوراة ومثلهم في الإنجيل كانوا أبعد همة في الغيرة على الإسلام وذبح المطاعن عنه، من أن يتركوا في كتاب الله ثلثة لیسدّها من بعدهم وخرقا يرفوه من يلحق بهم" (٣٥).

ولابد من الإشارة إلى أن للقطع فوائد ذكرها فاضل السامرائي قائلا: "يستعمل القطع لأداء معنى لا يتم بالاتباع، فهو يلتفت نظر السامع إلى النعت المقطوع ويشير انتباهه، وليس كذلك الاتباع، وذلك لأن الأصل في النعت أن يتبع المنعوت، فإذا خالفت بينهما نهت الذهن وحركته إلى شيء غير معتاد، فهو كاللافتة أو المصباح الأحمر في الطريق، يشير انتباهك ويدعوك إلى التعرف على سبب وضعه" (٣٦)، ودلالة القطع في الآية الكريمة واضحة، وهي أرادة بيان أهمية الصلاة، وإتيانها بالوجه الأكمل، وما يترتب عليها من الأجر والثواب (٣٧).

النموذج الثاني: لغة أكلوني البراغيث

اختلف المفسرون والنحويون في إعراب الآية الكريمة، قوله تعالى: ﴿لَا هَيْبَةَ قُلُوبُهُمْ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشْرٌ مِثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ﴾ (الأنبياء: ٣)، حيث قالوا أن الضمير في (قلوبهم) يعود إلى (الناس) وهو اسم ظاهر تقدم ذكره في قوله تعالى: ﴿أَقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ﴾ (الأنبياء: ١)، وتعددت آرائهم في إعراب الاسم الموصول (الذين) هل هو فاعل للفعل (أسروا) والواو هي علامة تدل على الجمع، أو لا.

قد ذكر الرازي هذا الخلاف وفصل فيه وجعله على سؤالين، وذلك بقوله: "وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَفِيهِ سُّؤَالَانِ:

السُّؤَالُ الْأَوَّلُ: النَّجْوَى وَهِيَ اسْمٌ مِنَ التَّنَاجِيِّ لَا تَكُونُ إِلَّا خَفِيَّةً فَمَا مَعْنَى قَوْلِهِ: وَأَسْرُوا النَّجْوَى.

الجواب: معناه بالغوا في إخفائها وجعلوها بحيث لا يظن أحد لتأجيلهم.

السؤال الثاني: لم قال: وأسروا النجوى الذين ظلموا. الجواب: أبدل الذين ظلموا من أسروا إشعاراً بأنهم هم الموسومون بالظلم الفاحش فيما أسروا به أو جاء على لغة من قال: أكلوني البراغيث أو هو منصوب المحل على الدم أو هو مبتدأ خبره: أسروا النجوى قدم عليه والمعنى وهؤلاء أسروا النجوى فوضع المظهر موضع المضمّر تسجيلاً على فعلهم بأنه ظلم^(٣٨).

ومن خلال ذلك يظهر أن الرازي يذكر أربعة أوجه إعرابية للذين وهي (بدل، لغة أكلوني البراغيث، منصوب على الدم، مبتدأ)، ومن غير أن يرجح أحدها، وعند البحث في كتب المفسرين والنحويين نجد أن هذه الأوجه مذكورة عندهم فيكون رأي الرازي هنا تأصيلي غير منسوب.

قال القرطبي: "الذين ظلموا" بدل من الواو في "أسروا" وهو عائد على الناس المتقدم ذكرهم، ولا يوقف على هذا القول على "النجوى ٢٠: ٦٢". قال المبرد وهو كقولك: إن الذين في الدار انطلقوا بنو عبد الله فبنو بدل من الواو في انطلقوا. وقيل: هو رفع على الدم، أي هم الذين ظلموا: وقيل: على حذف القول، التقدير: يقول الذين ظلموا وحذف القول، مثل ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾ (الرعد: ٢٤-٢٣). واختار هذا القول النحاس، قال: والدليل على صحة هذا الجواب أن بعده ﴿هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾ (الأنبياء: ٣). وقول رابع: يكون منصوباً بمعنى أعني الذين ظلموا: وأجاز الفراء أن يكون خفضاً بمعنى اقترب للناس الذين ظلموا حسابهم، ولا يوقف على هذا الوجه على "النجوى ٢٠: ٦٢" ويوقف على الوجوه الثلاثة المتقدمة قبله، فهذه خمسة أقوال: وأجاز الأخصس الرفع على لغة من قال: أكلوني البراغيث، وهو حسن، قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾ (المائدة: ٧١): وقال الشاعر:

بِكَ نَالِ النَّضَالِ دُونَ الْمَسَاعِي فَاهْتَدَيْنِ النَّبَالَ لِلْأَعْرَاضِ^(٣٩)

ومن خلال ما تقدم نجد أن القرطبي قد ذكر ستة أوجه إعرابية واسندها لأصحابها، وهي (البدل، الرفع على الدم، فاعل لفعل محذوف، منصوب وهو مفعول به لفعل محذوف

الآراء التفسيرية بين التأصيل والتكوين في النحو في القرن السابع الهجري - دراسة نقدية (١٤٣)

تقديره أعني، مجرور، الرفع على لغة أكلوني البراغيث)، وقد رجح الوجه الأخير حيث قال عليه: "وهو الأحسن"، من خلال البحث في كتب المفسرين والنحويين لاحظت أن القرطبي قد جمع كل الآراء النحوية والتفسيرية ورجح أحدها، فيكون رأيه تأصيلياً منسوباً.

وذهب البيضاوي إلى أن "وَأَسْرُوا النَّجْوَى بِالغَوَا فِي إِخْفَائِهَا أَوْ جَعَلُوهَا بِحَيْثُ خَفِي تَنَاجِيهِمْ بِهَا. الَّذِينَ ظَلَمُوا بَدَلٌ مِنْ وَائٍ وَأَسْرُوا لِلإِيْمَاءِ بِأَنَّهُمْ ظَالِمُونَ فِيمَا أَسْرَوْا بِهِ، أَوْ فَاعِلٌ لَهُ وَالْوَاوُ لِعَلَامَةِ الْجَمْعِ أَوْ مَبْتَدَأٌ وَالْجُمْلَةُ الْمُتَقَدِّمَةُ خَبْرُهُ وَأَصْلُهُ وَهَؤُلَاءِ أَسْرُوا النَّجْوَى فَوْضِعَ الْمَوْصُولِ مَوْضِعَهُ تَسْجِيلاً عَلَى فَعْلِهِمْ بِأَنَّهُ ظَلَمَ أَوْ مَنْصُوبٌ عَلَى الذَّمِّ" (٤٠).

من الملاحظ أن البيضاوي قد اختصر في ذكره الأوجه الإعرابية، ومن غير أن يسند القول لقائله، وبذلك يكون رأيه تأصيلياً غير منسوب.

تعددت آراء مفسري القرن السابع في إعراب (الذين) وكانت على وجوه عدة أما الرفع أو النصب، وأضاف القرطبي الخفض أيضاً، إلا أن من خلال البحث يبدو للباحثة أن هذه الآراء ليس من تكوينهم، وهي آراء تأصيلية، وعند الرازي والبيضاوي تأصيلية غير منسوبة، وعند القرطبي بعضها منسوب وبعضها غير منسوب، ومن خلال ذلك وجدنا أن لا بد من ذكر من هم أصحاب القول الأول لهذه الآراء، وهم كالآتي:

١- البديل، ذكره سيوييه (١٨٠هـ) حيث قال: "قوله جل ثناؤه: "وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا" فإنما يجيء على البديل" (٤١).

٢- لغة أكلوني البراغيث، رأي الخليل حيث قال: "من قال أكلوني البراغيث أجرى هذا على أوله فقال: مررت برجل حسنين أبواه، ومررت بقوم قرشيين أبواؤهم" (٤٢).

٣- مبتدأ والجملة المتقدمة خبر، "وإن شئت جعلت (الذين) مستأنفة مرفوعة" (٤٣).

٤- خبر لمبتدأ محذوف، صاحب القول الأخفش: "هم ﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾" (٤٤).

٥- منصوب، قاله الزجاج (٣١١هـ): "ويجوز أن يكون في موضع نصب على معنى أعني الذين ظلموا" (٤٥).

٥- مجرور وهو رأي الفراء حيث قال: "﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى﴾ إنما قيل: وأسروا لأنها للناس

الذين وصفوا باللهو واللعب والذين) تابعة للناس مخفوضة كأنك قلت: اقترب للناس الذين هذه حالهم" (٤٦)

وقد رجح القرطبي رأي الذي يقول بأنها على لغة أكلوني البراغيث، وهو أن يتصل بالفعل علامة تدل على الجمع، وإسناده إلى اسم ظاهر، وهو أيضاً ما تستحسنه الباحثة إذ أن هذه اللغة معروفة عند العرب (٤٧)، وقد حكيت هذه اللغة عن قبيلة "الحارث بن كعب"، كما حكاها أهل البصرة عن قبيلة "طبي"، وبعض النحاة يحكيها عن قبيلة "أزد شنوءة". وقد بقيت هذه الظاهرة شائعة في كثير من اللهجات العربية الحديثة، كقولنا مثلاً في لغة الخطاب، في مصر: "ظلموني الناس" و"زارونا الجيران" وغير ذلك (٤٨)، وموجودة في اللهجة العامية العراقية فكثير من الأحيان نقول: إجن الطالبات، أو إجوا الطلاب (٤٩).

كما بقيت بعض أمثلتها في القرآن الكريم (٥٠)، والحديث الشريف (٥١)، واحتفظ بها الكثير من أبيات الشعر العربي القديم، "وَقَدْ تَعَسَّفَ بَعْضُ النُّحَاةِ فِي تَأْوِيلِهَا وَرَدَّهَا لِلْبَدَلِ وَهُوَ تَكْلُفٌ مُسْتَعْنَى عَنْهُ فَإِنَّ تِلْكَ اللُّغَةَ مَشْهُورَةٌ وَلَهَا وَجْهٌ مِنَ الْقِيَاسِ وَاصِحٌّ وَقَالَ غَيْرُهُ فِي تَأْوِيلِ الْآيَةِ قَوْلُهُ وَأَسْرُوا عَائِدَ عَلَى النَّاسِ الْمَذْكُورِينَ أَوْلَا وَالَّذِينَ ظَلَمُوا بَدَلًا مِنَ الضَّمِيرِ وَقِيلَ التَّقْدِيرُ أَنَّهُ لَمَّا قِيلَ وَأَسْرُوا النَّجْوَى قِيلَ مِنْ هُمْ قَالَ الَّذِينَ ظَلَمُوا حَكَاهُ الشَّيْخُ مُحْيِي الدِّينِ وَالْأَوَّلُ" (٥٢).

وذكروا لها فوائد فأنها تثير في ذهن السامع "تساؤلاً لطيفاً يدب في نفسه فتأتى جملة أخرى تجيب على ذلك التساؤل، الذي ليس له صورة في الكلام، ومن أمثلته في القرآن: ﴿وَقَضَيْتَ إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَوَاءٍ مَقْطُوعٌ مُضْحِكِينَ﴾ (الحجر: ٦٦)، فجملة ﴿أَنَّ دَابِرَ هَوَاءٍ مَقْطُوعٌ مُضْحِكِينَ﴾ جواب على سؤال تقديره: ما هو ذلك الأمر الذي قضاه الله، فالآية جرت على نسق الاستئناف البياني؛ لأن جملة ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى﴾ تثير في النفس التساؤل: من هم هؤلاء؟ فكان الجواب: ﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾" (٥٣).

النموذج الثالث: عود الضمير

اختلفت آراء المفسرين وتعددت في مرجع كثير من الضمائر الموجودة في القرآن الكريم، وعلى من تعود، مثلاً في قوله تعالى: ﴿إِنَّا نُنصِرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيًا﴾

إِذْهُمَا فِي الْعَامِرِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيْدِيَهُمْ جُنُودٌ لَمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى وَكَلِمَةَ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ (التوبة: ٤٠).

فقد اختلفوا في مرجع الضمير في (عليه) من قوله تعالى: ﴿فَأَنْزَلَ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ﴾ على قولين: الأول: على النبي، والقول الثاني: على أبي بكر، فأختلف التفسير؛ لاختلاف مرجع الضمير.

وذهب الرازي مع القول الثاني وردَّ القول الأول بقوله: "مَنْ قَالَ الضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ: عَلَيْهِ عَائِدًا إِلَى الرَّسُولِ فَهَذَا بَاطِلٌ لَوْجُوهُ:

الوجه الأول: "أَنَّ الضَّمِيرَ يَجِبُ عَوْدُهُ إِلَى أَقْرَبِ الْمَذْكُورَاتِ، وَأَقْرَبِ الْمَذْكُورَاتِ الْمُتَقَدِّمَةِ فِي هَذِهِ آيَةِ هُوَ أَبُو بَكْرٍ، لِأَنَّهُ تَعَالَى قَالَ: إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ وَالتَّقْدِيرُ: إِذْ يَقُولُ مُحَمَّدٌ لِصَاحِبِهِ أَبِي بَكْرٍ / لَا تَحْزَنْ" (٥٤).

والوجه الثاني: "أَنَّ الْحُزْنَ وَالْخَوْفَ كَانَ حَاصِلًا لِأَبِي بَكْرٍ لِمَا لِلرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فَإِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ آمِنًا سَاكِنَ الْقَلْبِ بِمَا وَعَدَهُ اللَّهُ أَنْ يَنْصُرَهُ عَلَى قُرَيْشٍ فَلَمَّا قَالَ لِأَبِي بَكْرٍ لَا تَحْزَنْ صَارَ آمِنًا، فَصَرَفَ السَّكِينَةَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ لِيَصِيرَ ذَلِكَ سَبَبًا لِزَوَالِ خَوْفِهِ، أَوْلَى مِنْ صَرْفِهَا إِلَى الرَّسُولِ ﷺ، مع أنه قبل ذلك سَاكِنَ الْقَلْبِ قَوِي النَّفْسِ" (٥٥).

والوجه الثالث: "أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمُرَادُ أَنْزَالَ السَّكِينَةَ عَلَى الرَّسُولِ لَوَجِبَ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الرَّسُولَ كَانَ قَبْلَ ذَلِكَ خَائِفًا، وَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ لَمَا أَمَكَّنَهُ أَنْ يَقُولَ لِأَبِي بَكْرٍ: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ فَمَنْ كَانَ خَائِفًا كَيْفَ يُمَكِّنُهُ أَنْ يَزِيلَ الْخَوْفَ عَنْ قَلْبِ غَيْرِهِ؟ وَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا قَالُوهُ لَوَجِبَ أَنْ يُقَالَ: ﴿فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ﴾، فَقَالَ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ، وَلَمَّا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ، بَلْ ذَكَرَ أَوَّلًا أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَالَ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ، ثُمَّ ذَكَرَ بِفَاءِ التَّعْقِيبِ نَزُولَ السَّكِينَةِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ عَلِمْنَا أَنَّ نَزُولَ هَذِهِ السَّكِينَةِ مَسْبُوقٌ بِحُصُولِ السَّكِينَةِ فِي قَلْبِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَمَتَى كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ وَجِبَ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ السَّكِينَةُ نَازِلَةً عَلَى قَلْبِ أَبِي بَكْرٍ" (٥٦).

"فإن قيل: وجب أن يكون قوله: فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ المراد منه أنه أنزل سَكِينَتَهُ

عَلَى قَلْبِ الرَّسُولِ، وَالِدَلِيلُ عَلَيْهِ أَنَّهُ عَطَفَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: ﴿وَأَيْدُهُ بِجُنُودٍ لَمْ تَرَوْهَا﴾ وَهَذَا لَا يَلِيقُ إِلَّا بِالرَّسُولِ، وَالْمَعْطُوفُ يَجِبُ كَوْنُهُ مُشَارِكًا لِلْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، فَلَمَّا كَانَ هَذَا الْمَعْطُوفُ عَائِدًا إِلَى الرَّسُولِ وَجِبَ فِي الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ عَائِدًا إِلَى الرَّسُولِ.

قلنا: هَذَا ضَعِيفٌ، لِأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَأَيْدُهُ بِجُنُودٍ لَمْ تَرَوْهَا﴾ إِشَارَةٌ إِلَى قِصَّةِ بَدْرِ وَهُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ﴾ وَتَقْدِيرُ الْآيَةِ إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ فِي وَقَعَةِ الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيْدِيَهُمْ جُنُودٌ لَمْ تَرَوْهَا فِي وَقَعَةِ بَدْرِ، وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فَقَدْ سَقَطَ هَذَا السُّؤَالُ" (٥٧).

إن الناظر في رأي الرازي يجد أنه من خلال تفسيره للآية المباركة، سعى بتعصبه الخاص أن يستنبط من هذه الآية اثنتي عشرة فضيلة ! لأبي بكر، "ومن أجل تكثير عدد فضائله أخذ يفصل ويسهب بشكل يطول البحث فيه مما يتلف علينا الوقت الكثير" (٥٨)، ومما يبدو لي من خلال البحث والتنقيب في كتب التفسير والنحو ومعاني القرآن، لم أتمكن من العثور على رأي مثل هذا، فإنه قد ابتدع وكون رأياً جديداً، لم يسبقه أحد فيه؛ لإثبات أن الضمير يعود لأبي بكر، فيكون رأيه تكوينياً.

وذكر القرطبي في تفسيره قولين: "أحدهما: عَلَى النَّبِيِّ ﷺ. والثاني: عَلَى أَبِي بَكْرٍ. ابْنُ الْعَرَبِيِّ: قَالَ عُلَمَاؤُنَا وَهُوَ الْأَقْوَى، لِأَنَّهُ خَافَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْقَوْمِ فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ بِتَأْمِينِ النَّبِيِّ ﷺ، فَسَكَنَ جَأْشُهُ وَذَهَبَ رَوْعُهُ وَحَصَلَ الْأَمْنُ وَأَنْبَتَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ ثَمَامَةً، وَأَلْهَمَ الْوَكْرَ هُنَاكَ حِمَامَةً وَأَرْسَلَ الْعَنْكَبُوتَ فَسَجَّتْ بَيْتًا عَلَيْهِ. فَمَا أضعَفَ هَذِهِ الْجُنُودُ فِي ظَاهِرِ الْحَسِّ وَمَا أَقْوَاهَا فِي بَاطِنِ الْمَعْنَى! وَلِهَذَا الْمَعْنَى قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعُمَرَ حِينَ تَغَامَرُ مَعَ الصَّدِيقِ: (هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُونَ لِي صَاحِبِي إِنْ النَّاسُ كُلُّهُمْ قَالُوا كَذَبْتَ وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ صَدَقْتَ) رَوَاهُ أَبُو الدَّرْدَاءِ" (٥٩).

مما يبدو لي من خلال البحث في كتب التفسير أن رأي القرطبي هو مستند لابن العربي: "قَالَ عُلَمَاؤُنَا: وَهُوَ الْأَقْوَى؛ لِأَنَّ الصَّدِيقَ خَافَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَسَكَنَ جَأْشُهُ، وَذَهَبَ رَوْعُهُ..." (٦٠)، فقد ذكره نصاً بدون أي تغيير، فنستنتج من ذلك أن رأيه تأصيلي منسوب.

وأما رأي البيضاوي هو "فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ أَمْنَةً الَّتِي تَسْكُنُ عِنْدَهَا الْقُلُوبُ. عَلَيْهِ عَلَى

الآراء التفسيرية بين التأصيل والتكوين في النحو في القرن السابع الهجري - دراسة نقدية (١٤٧)

النبي ﷺ، أو على صاحبه وهو الأظهر لأنه كان منزعاً. وأيده بجنود لم ترها يعني الملائكة أنزلهم ليحرسوه في الغار أو ليعينوه على العدو يوم بدر والأحزاب وحنين، فتكون الجملة معطوفة على قوله نصره الله^(٦١).

يبدو لي من خلال البحث أن رأي البيضاوي قد تقدم فيه الزمخشري بقوله: "سكنته ما ألقى في قلبه من الأمانة التي سكن عندها وعلم أنهم لا يصلون إليه"^(٦٢)، إلا أن البيضاوي قد نقله بصياغته وأضاف عليه الكلام في عودة الضمير، من خلال ذلك نستنتج أن رأيه تأصيلي غير منسوب.

يظهر من عرض آراء مفسري القرن السابع أنهم قد اتفقوا على أن الضمير يعود على أبي بكر، ويبدو للباحثة خلاف ذلك؛ إذ ترى أن القول الأول هو الأصح، وهو أن يعود الضمير على النبي ﷺ، وذلك حسب ما تقتضيه نسق الألفاظ المتعاقبة ودلالة السياق على رسول الله ﷺ بالضمير الغائب "هو"، وذلك في "تنصروه - نصره - أخرجه - ثاني اثنين - إذ يقول لصاحبه - فأنزل سكينة عليه - وأيده" فمن ذلك يظهر جلياً أن المراد من الضمير "عليه" هو رسول الله ﷺ.

ويجدر الإشارة إلى أن أغلب المفسرين الذين سبقوا القرن السابع رجحوا القول الأول، ومن ذلك الطبري (٣١٠هـ) حيث قال: "فأنزل الله طمأنينته وسكونه على رسوله"^(٦٣)، وقال الطوسي (٤٦٠هـ): "والأول أصح، لان جميع الكنايات قبل هذا وبعده راجعة إلى النبي"^(٦٤)، وابن عطية (٥٤٦هـ): "الضمير عائد على النبي ﷺ وهذا أقوى"^(٦٥)، والطبرسي (٥٨٩هـ): "يعني: على محمد ﷺ، أي ألقى في قلبه ما سكن به"^(٦٦)، ومن جاء بعد القرن السابع كابن كثير (٧٧٤هـ) حيث قال: "...على الرسول في أشهر القولين"^(٦٧)، وقال أبو زهرة (١٣٩٤هـ)^(٦٨): "فالضمير بلا ريب يعود إلى النبي ﷺ"^(٦٩)، وقال السيد الخوئي: "يجوز أن تكون الهاء التي في «عليه» راجعة إلى أبي بكر وهذا بعيد، لأن الضمائر قبل هذا أو بعده تعود إلى النبي ﷺ بلا خلاف"^(٧٠)، وكما أن المفسرين المتأخرين رجحوا هذا الرأي، بقولهم: "السكينة على الرسل نزلت يوم حنين، لأنه خاف على المسلمين ولم يخف على نفسه، فنزلت عليه السكينة من أجل المؤمنين، لا من أجل خوفه على نفسه"^(٧١)، "أي فأنزل الله طمأنينته على رسوله ﷺ فقال لصاحبه ما قال، وأيده

(١٤٨) الآراء التفسيرية بين التأصيل والتكوين في النحو في القرن السابع الهجري - دراسة نقدية

بجنود خفية لم تقع عليها أبصاركم، فلم يستطع أعداؤه بسبب هذه الحراسة الربانية، أن يصلوا إلى مأربهم فيه، وإن وصلوا إلى الغار الذي يؤويه وعادوا خائبين" (٧٢)، و"الضمير فيه لا يصح إلا للنبي ﷺ وهو معطوف على ما قبله فوجب أن يكون الضمير في قوله عليه عائداً إلى النبي ﷺ حتى لا يحصل تفكك في الكلام" (٧٣).

الخاتمة:

بعد الحمد والثناء على الله تعالى وعلى آله الطيبين الطاهرين، فقد منَّ الله تعالى علينا بإتمام هذه الدراسة التفسيرية بعد أن بذلنا جهداً في البلوغ بها إلى ما يتناسب مع عنوانها البكر، والذي أمل فيها أن تكون مرضية عند الله تعالى وإيفاء لحق علم التفسير.

قد ظهر للباحثة مجموعة من النتائج العلمية التي يمكن علمية وعملية وقواعد للتطبيق في مجال التفسير وهي:

١- إن البحث في التأصيل والتكوين في الآراء التفسيرية لم يكن له ظهور عند مدارس التفسير بوصفه موضوعاً مستقلاً، وقد جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء عليها.

٢- إغفال مصطلح التأصيل والتكوين في مصنفات مناهج المفسرين، وقواعد التفسير في مصنفات القدامى والمحدثين.

٣- كشفت الدراسة نسبة التأصيل والتكوين في الآراء التفسيرية عند مفسري القرن السابع.

٤- ظهر للباحثة أن أكبر نسبة للتكوين في الآراء التفسيرية هي في تفسير الرازي.

٥- كان التأصيل عند القرطبي هو الغالب على آرائه، وغالباً ما يكون تأصيلاً منسوباً.

٦- يمكن القول أن أبرز من استخدم التأصيل غير المنسوب بين مفسري القرن السابع هو البيضاوي، واعتمد كثيراً على آراء الزمخشري التفسيرية.

٧- كشف البحث أن التكوين في الآراء التفسيرية يظهر بوضوح قدرة المفسر وسعة اطلاعه وثقافته التفسيرية العالية.

٨- إن مناهج التفسير يحتاج لتأصيل قواعد التأصيل والتكوين بين الآراء التفسيرية كمنهج مستقل عن مناهجه الأخرى، والجهل بها ينعكس سلباً على التفسير.

الآراء التفسيرية بين التأصيل والتكوين في النحو في القرن السابع الهجري - دراسة نقدية (١٤٩)

٩- إن الآيات القرآنية التي كانت محلًا للتأصيل والتكوين التفسيري هي محل خلاف بين المفسرين.

١٠- إن ذكر الآراء التفسيرية في تفاسير مفسري القرن السابع بينت الموسوعة العلمية للرازي، والتي يمكن القول أنها بينت أعلمية أحدهم على الآخر في مجال التفسير، كما يظهر عند الفخر الرازي.

هوامش البحث

- (١) معجم مقاييس اللغة: (١ / ١٠٩)
- (٢) لسان العرب: (١١ / ١٦)
- (٣) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: (١ / ١٦)، وينظر: القاموس المحيط، الفيروز آبادي: (٣ / ٣٣٨)، تاج العروس، الزبيدي: (١٤ / ١)
- (٤) معجم اللغة العربية المعاصرة: (١ / ٩٩)
- (٥) إشكالية التأصيل في مقاصد الشريعة، عراك جبر شلال: (٢٧)
- (٦) موسوعة البحوث والمقالات العلمية: (١)
- (٧) مقالة: التأصيل والحداثة.. مفارقة أم معانقة، الاستاذ زكي الميلاد، مجلة النبأ، العدد: (٥٨)
- (٨) تاج العروس: (٣٦ / ٧١)
- (٩) التعريفات: ٦٥، التوقيف على مهمات التعاريف، المناوي (١٠٣١هـ): (١٠٧)
- (١٠) الكلبيات: (٢٥٦)، معجم الوسيط: (٨٠٦)
- (٦) دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات العلوم والفنون: (١ / ٣٦)، وينظر: المصدر نفسه: (٢٣٥ / ١)
- (١٢) ينظر: كتاب المبادئ العامة للتفسير، محمد حسين الصغير: (١٣٣-١٤٤)
- (١٣) ينظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: (١ / ٥٣)
- (١٤) ينظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: (٢ / ٥٩٦)
- (١٥) إعراب القرآن للباقولي - منسوب خطأ للزجاج: (٣ / ١٠٩١)
- (١٦) تفسير مجمع البيان، الشيخ الطبرسي: (١ / ٤٠)
- (١٧) ينظر: مقاييس اللغة: (٥ / ٤٠٣)
- (١٨) التعريفات: (ص ٢٤٠)
- (١٩) الحاوي للفتاوي: (٢ / ٣٢٤)

- (٢٠) لسان العرب: (١/ ٥٨٩)
- (٢١) ينظر: قواعد التفسير لدى الشيعة والسنة، الميمني: (٦٦)
- (٢٢) مفاتيح الغيب: (١١/ ٢٦٥)
- (٢٣) المصدر نفسه.
- (٢٤) مفاتيح الغيب: (١١/ ٢٦٥)
- (٢٥) المصدر نفسه.
- (٢٦) الجامع لأحكام القرآن: (٦/ ١٣)
- (٢٧) المصدر نفسه
- (٢٨) المصدر نفسه
- (٢٩) المصدر نفسه
- (٣٠) المصدر نفسه
- (٣١) أنوار التنزيل وأسرار التأويل: (٢/ ١٠٩)
- (٣٢) الجامع لأحكام القرآن: (٦/ ١٣)
- (٣٣) الجمل في النحو: (ص ٨٨)
- (٣٤) الكتاب لسيبويه: (٢/ ٦٢)
- (٣٥) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: (١/ ٥٩٠)، مناهل العرفان في علوم القرآن: (١/ ٣٩٤)
- (٣٦) معاني النحو: (٣/ ١٩٣)
- (٣٧) ينظر: محاضرات علمية في دفع الشبهات الفكرية، مجموعة أساتذة مشاركون: (٣٥)
- (٣٨) مفاتيح الغيب: (٢٢/ ١٢٠)
- (٣٩) الجامع لأحكام القرآن: (١١/ ٢٦٩)
- (٤٠) أنوار التنزيل وأسرار التأويل: (٤/ ٤٥)
- (٤١) الكتاب لسيبويه: (٢/ ٤١)
- (٤٢) المصدر نفسه.
- (٤٣) معاني القرآن للفراء: (٢/ ١٩٨)
- (٤٤) معاني القرآن للأخفش: (٢/ ٤٤٧)
- (٤٥) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (٣/ ٣٨٤)
- (٤٦) معاني القرآن للفراء: (٢/ ١٩٨)
- (٤٧) الكشف والبيان عن تفسير القرآن ط دار التفسير: (١٨/ ٩٩)
- (٤٨) بحوث ومقالات في اللغة (ص ٧٠)
- (٤٩) ينظر: محاضرات علمية في دفع الشبهات الفكرية، مجموعة أساتذة مشاركون: (٥٥)

- (٥٠) من ذلك قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَنَّا لَنَكُونُ فِتْنَةً فَعَمُوا وَصَمُوا... كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾ (المائدة: ٧١).
- (٥١) من ذلك قول رسول الله ﷺ: (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار، ويجتمعون في صلاة الفجر والعصر.....). فتح الباري ٢: ٣٢، رقم الحديث ٥٥٥، كتاب المواقيت رقم (٩)، كتاب فضل صلاة العصر.
- (٥٢) فتح الباري لابن حجر: (٢ / ٣٤)
- (٥٣) موسوعة محاسن الإسلام ورد شبهات اللثام: (١٢ / ٦٩)
- (٥٤) مفاتيح الغيب: (١٦ / ٥٢)
- (٥٥) المصدر نفسه
- (٥٦) مفاتيح الغيب: (١٦ / ٥٢)
- (٥٧) المصدر نفسه
- (٥٨) ينظر: الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل: (٦ / ٥٨)
- (٥٩) الجامع لأحكام القرآن: (٨ / ١٤٨)
- (٦٠) أحكام القرآن لابن العربي ط العلمية: (٢ / ٥١٣)
- (٦١) أنوار التنزيل وأسرار التأويل: (٣ / ٨١)
- (٦٢) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: (٢ / ٢٧٢)
- (٦٣) جامع البيان ط دار التريبة والتراث: (١٤ / ٢٦١)
- (٦٤) التبيان في تفسير القرآن: (٥ / ٢٢٢)
- (٦٥) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: (٣ / ٣٦)
- (٦٦) مجمع البيان: ٥ / ٥٨
- (٦٧) تفسير ابن كثير: (٤ / ١٥٥)
- (٦٨) هو محمد بن أحمد بن مصطفى بن أحمد المعروف بأبي زهرة (١٣٩٤هـ)، عالم ومفكر وباحث وكاتب مصري من كبار علماء الشريعة الإسلامية والقانون في القرن العشرين: المعجم الجامع في تراجم العلماء وطلبة العلم المعاصرين «المعجم الجامع في تراجم المعاصرين: (ص ٣٢٧ بتقييم الشاملة آليا)
- (٦٩) زهرة التفاسير: (٦ / ٣٣١٠)
- (٧٠) منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، السيد الخوئي: (١٥ / ١٤١)
- (٧١) التفسير الوسيط - مجمع البحوث: (٣ / ١٧٠٥)
- (٧٢) المصدر نفسه.
- (٧٣) التفسير الوسيط لطنطاوي: (٦ / ٢٩٣)

قائمة المصادر

١. القرآن الكريم
٢. الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، الشيرازي، ناصر مكارم، تصميم قسم الترجمة والنشر لمدرسة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، بإشراف: المحقق مهدي الأنصاري، وأحمد القبانجي، وهاشم الصالح، طبعة جديدة منقحة مع إضافات، د. ت.
٣. أحكام القرآن، ابن العربي، القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر المعافري الاشيلي المالكي (ت: ٥٤٣هـ)، راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط / ٣، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م.
٤. أنوار التنزيل وأسرار التأويل البيضاوي، ناصر الدّين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي (٦٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٥. بحوث ومقالات في اللغة، رمضان عبد التواب؛ حالة الفهرسة: مفهرس فهرسة كاملة؛ سنة النشر: ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م.
٦. التبيان في تفسير القرآن، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠هـ)، الطوسي، تح. أحمد حبيب قصير العاملي، المطبعة: مكتب الإعلام الإسلامي، ط / ١، ١٤٠٩هـ. ط / ١، ١٤١٨ هـ.
٧. التفسير الوسيط للقرآن الكريم، سيد محمد طنطاوي، الناشر: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة - القاهرة الطبعة: الأولى.
٨. تفسير القرآن العظيم (ابن كثير) المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ) المحقق: محمد حسين شمس الدين الناشر: دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون - بيروت الطبعة: الأولى - ١٤١٩ هـ.
٩. التفسير اللغوي للقرآن الكريم، الطيار، مساعد بن سليمان بن ناصر، الناشر: دار ابن الجوزي، ط / ١، ١٤٣٢هـ.
١٠. التفسير الوسيط، لجنة من العلماء بإشراف مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الحزب الأول الطبعة الثالثة ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
١١. التعريفات، علي بن محمد بن علي الجرجاني، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.
١٢. جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبو جعفر (٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط / ١، ١٤٢٠ هـ / ٢٠٠٠ م.
١٣. الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين (المتوفى: ٦٧١هـ) تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش الناشر: دار الكتب المصرية - القاهرة الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ.

الآراء التفسيرية بين التأصيل والتكوين في النحو في القرن السابع الهجري - دراسة نقدية (١٥٣)

١٤. الجمل في النحو، الخليل الفراهيدي (١٧٥هـ)، الناشر: استقلال - تهران - إيران، تحقيق: قباوه، فخرالدين، الطبعة الأولى.
١٥. الحاوي للفتاوي في الفقه وعلوم التفسير والحديث والأصول والنحو والإعراب وسائر الفنون، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان - ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد اللطيف حسن عبد الرحمن.
١٦. دراسات لغوية في أمهات كتب اللغة، إبراهيم محمد أبو سكين الناشر: المكتبة الشاملة الحديثة.
١٧. زهرة التفاسير، الإمام الجليل / محمد أبو زهرة، دار النشر: دار الفكر العربي.
١٨. الصّاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس، أبو الحسين، بن زكريا القزويني الرّازي (ت: ٣٩٥هـ)، الناشر: محمد علي بيضون، ط/ ١، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.
١٩. الكتاب، سيويه، أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، (١٨٠هـ) تح. عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/ ٣، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
٢٠. الكشف والبيان عن تفسير القرآن، الثعلبي، أبو إسحاق أحمد بن إبراهيم (ت: ٤٢٧هـ)، تحقيق: عدد من الباحثين (٢١) مثبت أسماؤهم بالمقدمة (ص ١٥)، أصل الكتاب: رسائل جامعية (غالبا ماجستير) لعدد من الباحثين، الناشر: دار التفسير، جدة، المملكة العربية السعودية، ط/ ١، ١٤٣٦هـ / ٢٠١٥م.
٢١. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله (ت: ١٠٦٧هـ)، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
٢٢. الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري، جار الله، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد (ت: ٥٣٨هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، ط/ ٣، ١٤٠٧هـ.
٢٣. لسان العرب، ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الأفرقي المصري (ت: ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، لبنان، (من دون سنة طبع).
٢٤. قواعد التفسير لدى الشيعة والسنة، الميدي، محمد فاكّر، طبع ونشر: المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، المركز العالمي للدراسات التقريبية، طهران، إيران، د. ط، ١٤٣٩هـ / ٢٠١٨م.
٢٥. فتح الباري شرح صحيح البخاري، الشافعي، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩، تحقيق: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي.
٢٦. محاضرات علمية في دفع الشبهات الفكرية، الأستاذة المشاركة: السيد حسن الحكيم، السيد محمد صادق الخرسان، الدكتور قاسم العيسوي، وغيرهم.

٢٧. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت: ٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١، ١٤٢٢ هـ.
٢٨. معاني النحو، فاضل صالح السامرائي الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - الأردن الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م.
٢٩. معاني القرآن، الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله (ت: ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط/١، د. ت.
٣٠. معاني القرآن، الأخفش (٢١٥هـ)، سنة الطبع: ١٤٢٣ هـ. ق، الناشر: دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون - لبنان - بيروت، الطبعة الأولى.
٣١. - موسوعة محاسن الإسلام ورد شبهات اللثام أحمد بن سليمان بن أيوب وآخرون، سنة النشر: ١٤٣٦ - ٢٠١٥ م، الطبعة الأولى.
٣٢. منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، الهاشمي الخوئي، ميرزا حبيب الله (ت: ١٣٢٤هـ)، تحقيق: إبراهيم المياحي، المطبعة الإسلامية، طهران، ط/٤، د. ت.
٣٣. المزهرة في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: فؤاد علي منصور، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١، ١٤١٨ هـ، ١٩٩٨ م.
٣٤. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، الفيومي، أبو العباس، أحمد بن محمد بن علي الحموي (ت: نحو ٧٧٠هـ)، الناشر: المكتبة العلمية، بيروت، د. ط، د. ت.
٣٥. اعراب القرآن، ابراهيم بن السري بن سهل الزجاج (٣١١هـ)، سنة الطبع: ١٤١٦ هـ. ق، الناشر: دار التفسير - إيران - قم، تحقيق: ابيارى، ابراهيم، الطبعة الثالثة.
٣٦. مجمع البيان في تفسير القرآن، الطبرسي، أبو علي، الفضل بن الحسن (٥٤٨هـ) تحقيق: لجنة من العلماء والمحققين الأخصائيين، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، ط/١، ١٤١٥هـ/١٩٩٥ م.
٣٧. معجم مقاييس اللغة ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (٣٩٥هـ)، تح. عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩ م.
٣٨. مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، الرازي، فخر الدين، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي خطيب الري (ت: ٦٠٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط/٣، ١٤٢٠ هـ.
٣٩. مناهل العرفان في علوم القرآن، الزرقاني، محمد عبد العظيم (ت: ١٣٦٧هـ)، الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط/٣، د. ت.